

وسط صمت دولي مستمر.. نساء السويداء

بين الرعب والاختفاء القسري

تظاهر الآلاف في مدن السويداء وشهبا وصلخد والعديد من قرى وبلدات المحافظة للمطالبة بحق تقرير المصير والإفراج عن النساء المختطفات فوراً.»٢



سوريا بين التحديات والحوار... نحو مرحلة سياسية شاملة

تمر سوريا اليوم بمرحلة دقيقة، تتقاطع فيها التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويزداد القلق حول مستقبل الحلول السياسية والاستقرار الوطني، لذا أصبح الحوار الوطني الشامل ضرورة لا غنى عنها، لضمان مشاركة جميع القوى السورية الفاعلة في رسم مستقبل مستقر وديمقراطي للبلاد.

ويتطلب التقدم على هذا المسار الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات القائمة، وخصوصاً ما يتعلق بوقف إطلاق النار، واحترام إرادة الشعب، وحقوق جميع المكونات السورية، فيدون الالتزام الفعلي بهذه المبادئ، ستظل الجهود السياسية مجرد حبر على ورق، ولن تحقق أهداف الاستقرار والسلام.

كما أن استمرار الانتهاكات بحق المدنيين، وتعاقد خطاب الكراهية في بعض الوسائل الإعلامية والخطابات السياسية، يهدد السلم الأهلي ويضعف فرص الحوار البناء.

ولهذا، فإن أي مشروع سياسي ناجح يجب أن يقوم على العدالة والمساواة، ويضمن الاعتراف بحقوق كل مكونات المجتمع السوري، بعيداً عن التهميش أو الاستثناء.

والمرحلة المقبلة تتطلب وحدة الصف والتمسك بالمشروع الديمقراطي، مع تعزيز التعاون بين القوى المحلية والديمقراطية على المستويين الإقليمي والدولي.

فالصراع اليوم لم يعد محصوراً في الداخل فقط، بل أصبح مرتبطاً بمستقبل المنطقة ككل، ما يجعل وضوح الرؤية السياسية والتمسك بالحقوق أساسيين لضمان حماية البلاد وشعبها.

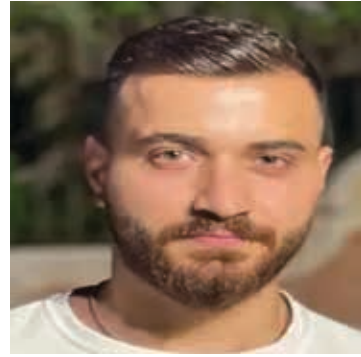
كما ينبغي أن تكون اللقاءات والحوارات المستمرة منصات لتبادل الرؤى وتعزيز التفاهم بين مختلف الأطراف، والعمل على بناء مشروع وطني شامل يضع الأسس لحل دائم وشامل، ويحقق طموحات الشعب السوري في العيش بأمن واستقرار وعدالة.

إن الطريق إلى سوريا مستقرة وديمقراطية يمر عبر الالتزام بالحقوق، تعزيز الحوار الوطني، ومواجهة التحديات بروح الوحدة والمسؤولية الوطنية.

هيئة التحرير

سياسي سوري: الاستقرار في سوريا

يمر عبر مشروع وطني ديمقراطي



أشار حسين عبد الجبار إلى أن الاستقرار

في سوريا لا يشتري بالمال ولا يفرض

من الخارج، بل يبني عبر مشروع

وطني ديمقراطي يضمن حقوق كل

السوريين ويعيد رسم مستقبل البلاد

بعيداً عن الصفقات المفروضة.»٣

بين قرار نزع سلاح حزب الله ورفض العزب..

لبنان يدور في حلقة مفرغة

بعد ساعات من اتخاذ الحكومة اللبنانية قرار نزع

سلاح حزب الله، انطلق أنصار المقاومة مسيرات

احتجاجية في بيروت وصيدا وصور والبقاع ومناطق

أخرى، وهددت قوى سياسية مناوئة لها باستخدام

الشارع ضدها، ومقابلة المظاهرة بمظاهرة مضادة،

وتراجعت مساحة الحوار السياسي لدرجة تندر

بتصاعد قاذف يتطور إلى اضطرابات أمنية.»٥

الإدارة الذاتية الديمقراطية..

مسيرة من البناء والإنجاز



تحتفل الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال

وشرق سوريا بذكرى تأسيسها السادسة،

لتسجل حضوراً مميزاً كنموذج للحكومة

الديمقراطية التشاركية في المنطقة.»٢

ظاهرة الترحش بالفتيات في أسواق

دمشق.. انتهاك صارخ للأمان المجتمعي



تعرض الفتيات والسيدات في أسواق العاصمة دمشق

لمواقف تحرش متزايدة، تتراوح بين المضايقات اللفظية،

الملاحقة، التعليقات غير اللائقة، وصولاً إلى المسس غير

المرغوب فيه، في ظاهرة تهدد شعورهن بالأمان وتحّد

من حريتهن في التنقل حتى لأبسط المهام اليومية.

هذه الممارسات لا تقتصر على أماكن محددة، بل تتركز

غالباً في الأسواق المكنتة مثل سوق الحميدية وسوق

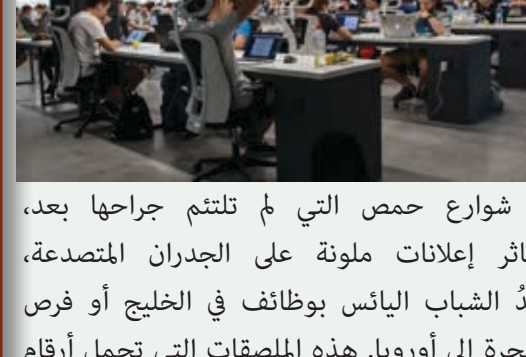
الجزيرية وسوق مدحت باشا، حيث صعوبة التحكم

في العشود تعزز إفلات المتحرشين من العقاب، في ظل

غياب الرادع القانوني والاجتماعي الفعال.»٤

بين حلم الهروب وكابوس الاحتيال.. مكاتب

التوظيف في سوريا تمزق أحلام الشباب



استعادة الثقة تحتاج إلى أكثر من قرارات فورية. تحتاج

إلى وضوح في السياسات، إلى تدريب حديث وكفاءات

جديدة، إلى أنظمة مصرفية رقمية تواكب العصر. قبل

ذلك كله، تحتاج إلى خطاب صادق يعترف بالمشكلات

بدلاً من إنكارها، وإلى مصارف بواجهات شفافة بالمعنى

الأخلاقي لا بالزجاج فقط.

المصارف السورية اليوم عند مفترق طرق. إما أن

تبقى مباتي رمادية خاوية، طوابير متعبة، وأجهزة تتنّ

بأصوات ميكانيكية، أو أن تتحول إلى فضاء جديد يستعيد،

معنى الثقة فالمصرف، في النهاية، ليس خزنة نقود،

بل مكان يودع فيه المواطن مستقبليته. وإذا شعر أنّ هذا

المكان غير آمن، فإن شعور انعدام الأمان سيتسرب إلى

كل تفاصيل حياته.

للكثيرين البوابة الوحيدة للأمل في حياة أفضل.»٦

صوت الناس



عبد الكريم
البلخ

المصارف تفقد الثقة!

الأزمة المصرفية في سوريا ليست أرقاماً جامدة ولا حسابات مالية معقدة. هي، في جوهرها، أزمة ثقة. أزمة مجتمع فقد إيمانه بأن مؤسساته قادرة على حماية مدخراته، وأزمة دولة لم تعد قادرة على طمأنئة مواطنيها بأن المصارف - تلك المباتي الزجاجية الخرسانية التي تصطف في قلب المدن - ما زالت تمثل ملاذاً آمناً.

الثقة هنا ليست مفهوماً اقتصادياً مجرداً. إنها شعور يتسلل إلى تفاصيل الحياة اليومية: حين يقف المواطن ساعات في طابور ليحصل على مبلغ لا يكفي ثمن جرة غاز، أو حين يعجز تاجر عن تحويل قيمة بضاعته لشريكه في الخارج، أو حين يُمنع مريض من الدخول إلى المستشفى لأن أمواله محجوزة في حساب لا يمكن الوصول إليه. المال ليس أوراقاً مطبوعة، بل رمز للأمان والكرامة والمستقبل. وحين يتهدد الثقة بالمصارف، ينهار هذا الرمز، ويغدو الاقتصاد مسرحاً عبثاً والمواطن كائناتاً هُشاً محصوراً بين صراف الي معطل وموظف بيروقراطي مرتبك.

الحالة العامة للمصارف تكشف المفارقة: تلك الواجهات التي بُنيت في السبعينيات كرمز للخداثة صارت اليوم مرايا مشققة لا تعكس سوى القلق. المباتي الصارمة، الطوابير الممتدة، الأجهزة القديمة، كلها علامات على نظام يبدو متمسكاً من الخارج لكنه هُش من الداخل. المصرف الذي كان يفترض أن يبعث الأطمئنان صار يثير الريبة.

التاريخ لم يكن كذلك. في عقود مضت، لعبت المصارف العامة دوراً رئيسياً في تمويل الزراعة والصناعة، وكانت تمثل ذراعاً قوية للدولة وضمانة نسبية للناس. لكن البيروقراطية والفساد أكلت من رصيدها، وجاءت سنوات الحرب والعقوبات لتفترقها من معناها. تحولت إلى مجرد قنوات لصرف الرواتب أو سحب مبالغ يومية محدودة، بينما تمددت شركات الصرافة كبديل غير رسمي.

هنا تصبح الثقة مسألة اجتماعية ونفسية قبل أن تكون مالية. المواطن لا يثق بالمصرف لأنه لا يثق بالدولة، والتاجر لا يضع أمواله لأنه يخشى التعطيل والقيود، والموظف يرى في المصرف عبئاً لا خدمة. دائرة مفرغة تبدأ من انعدام الثقة وتنتهي به: هروب الودائع يؤدي إلى ضعف السيولة، وضعف السيولة يولد الطوابير والغضب، والغضب يُعمّق انعدام الثقة.

القصص اليومية تختصر الأزمة: رجل يزور المصرف يومياً ليسحب ما يكفي بالكاد لدواء، تاجر يوقع عقداً ثم يعجز عن التحويل، مريض ينتظر عملية وحسابه مقيد. كلها تفاصيل تُخلف ندوباً في الذاكرة الجمعية وتجعل المصرف رمزاً للخذلان لا للخداثة.

الأزمة ليست تقنية فقط. إنها أزمة هوية اقتصادية. المصارف في سوريا مرتبطة دوماً بالقرار السياسي، والمصرف المركزي لا يعمل كمؤسسة مستقلة بقدر ما يترجم تعليمات عليا. غياب البنية التقنية الحديثة، وابتعاد الكفاءات، وغياب الشفافية، كلها عوامل تجعل من أي محاولة إصلاح مجرد مسكن مؤقت.

استعادة الثقة تحتاج إلى أكثر من قرارات فورية. تحتاج إلى وضوح في السياسات، إلى تدريب حديث وكفاءات جديدة، إلى أنظمة مصرفية رقمية تواكب العصر. قبل ذلك كله، تحتاج إلى خطاب صادق يعترف بالمشكلات بدلاً من إنكارها، وإلى مصارف بواجهات شفافة بالمعنى الأخلاقي لا بالزجاج فقط.

المصارف السورية اليوم عند مفترق طرق. إما أن تبقى مباتي رمادية خاوية، طوابير متعبة، وأجهزة تتنّ بأصوات ميكانيكية، أو أن تتحول إلى فضاء جديد يستعيد، معنى الثقة فالمصرف، في النهاية، ليس خزنة نقود، بل مكان يودع فيه المواطن مستقبليته. وإذا شعر أنّ هذا المكان غير آمن، فإن شعور انعدام الأمان سيتسرب إلى كل تفاصيل حياته.

تشمل منح تعويضات مالية أو سكن بديل، لكن الإمكانيات المالية محدودة جداً».

تتجاوز الأزمة الإنسانية الجانب القانوني. فنظمة الصحة العالمية حذرت من تداعيات تهجير السكان في ظل الظروف المناخية القاسية وعدم توفر مراكز إيواء مناسبة. كما أشارت تقارير محلية إلى تزايد الأمراض النفسية بين السكان بسبب الضغط المستمر وعدم اليقين بمستقبلهم.

في الأحياء المجاورة، تحاول جمعيات أهلية التخفيف من حدة الأزمة. تقود سمر الحسيني مبادرة لتوفير مساعدات طارئة للأسر المتضررة. تقول: «نحن لا نأخذ طرفاً ضد آخر. مهمتنا إنسانية بحتة. نقدم الغذاء والدواء والمسكن المؤقت لمن يحتاج، بغض النظر عن خلفياتهم أو انتماءاتهم».

الخبير الاجتماعي د. نبيل قاسم يحذر من تداعيات نفسية بعيدة المدى: «رما يحدث في السورية ليس مجرد نزاع على أراضي، بل هو صدمة جماعية تعيد إحياء ذكريات المظالم التاريخية. معالجة هذه الجروح تتطلب أكثر من حلول تقنية، بل تحتاج إلى مصالحة حقيقية تعترف بمعاناة جميع الأطراف».

بينما تستمر المفاوضات، يبقى سكان السورية معلقين بين ماضٍ مؤلم وحاضر غامض. قصصهم ليست مجرد قضية عقارية، بل هي مرآة تعكس تعقيدات المرحلة الانتقالية التي تمر بها سوريا، حيث تختلط أحقاد الماضي بتحديات الحاضر وآمال المستقبل.

حملات أمنية لن يحل المشكلة جذرياً، بل سيبدد من معاناتهم

ولتوضيح المشهد أكثر، التقينا بأحد المتسولين، وهو في العقد الرابع من العمر، حيث قال إن لديه أسرى ويده ممتورة، ولا يستطيع العمل، ويعيل أسرته من وراء أهل الخير ومن التسول، الذي اعتبره «مهنة» لا بديل لها بحسب وصفه. هذا التصريح يعكس حجم الأزمة الإنسانية والاجتماعية وراء هذه الظاهرة، والتي لا يمكن حلها بالقمع وحده مطالباً الجهات المعنية للنظر إلى أوضاعهم وعدم ملاحظتهم.

كما التقينا بأحد المسؤولين القائمين على الحملة، حيث فضل عدم ذكر اسمه، وقال إن الهدف من الحملة هو تجميع المتسولين في مراكز مخصصة لهم وتقديم مساعدات لهم، مؤكداً أن الأعداد كبيرة جداً، وأن الحملة وحدها لن تجدي نفعا في معالجة المشكلة بشكل جذري. وأضاف المسؤول: «نحن ندرک أن هذه الإجراءات شكلية إلى حد كبير، ولكنها محاولة لتخفيف العبء على الشوارع والمكاتب التجارية، على الأقل مؤقتاً، حتى يتم إيجاد حلول أخرى لهذه الظاهرة في شوارع المدينة».

تبقى هذه الحملات المؤقتة، مهما كانت كثافتها، لا تعالج الأسباب الجذرية للتسول، مثل البطالة والفقر المدقع وانعدام الدعم الاجتماعي الكافي وفي الوقت الذي تحاول فيه السلطات تقديم واجهة حضارية، تبقى الحقيقة أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ما زالت دون حلول حقيقية، ما يجعل مثل هذه الحملات مجرد حلول شكلية مؤقتة، لا تغير من واقع مدينة حلب شيئاً جوهرياً.

جرح السومرية المفتوح.. صراع الأرض

والهوية في ظل غياب العدالة

البلدة عبر مراسيم استثنائية قضت على النشاط الزراعي الذي كان يمثل مصدر رزق رئيسياً للسكان.

المحامي رامي الداود، المتخصص في قضايا الأراضي، يشرح: «المشكلة ليست في استعادة الحقوق، بل في طريقة معالجتها. يجب أن تكون صراعات الأرض والهوية والعدالة الانتقالية».

تقف أم علي (٦٥ عاماً) أمام منزلها المتواضع الذي سكنته مع عائلتها منذ ثلاثين عاماً. تقول بصوت مرتجف: «رلم نسرق هذه الأرض، بل أعطيت لزوجي كعقيد في الجيش. الآن وبعد رحيل النظام، صرنا ندفع ثمن ولاء لم نختره». عيناها تتابعان عناصر الأمن الذين يضعون علامات حمراء على الجدران المجاورة.

في الجانب الآخر من الحي، يجتمع مجموعة من أهالي معضمية الشام الذين استعادوا جزءاً من أراضيهم المصادرة. محمد الحسن (٥٢ عاماً) يقول وهو يشير إلى الأراضي الواسعة: «هذه مزارع أبائنا وأجدادنا. صودرت بقرارات جائرة ولم نر منها أي تعويض. اليوم نطالب فقط بما هو حق لنا».

هناك خطة شاملة توازن بين حقوق الملاك الأصليين وحقوق السكان الحاليين الذين اشتروا أو استأجروا هذه المساكن بحسن نية».

في مبنى محافظة دمشق، يعكف موظفون على دراسة الملفات المتعلقة بأزمة السومرية. مصدر في المحافظة فضل عدم الكشف عن اسمه يقول: «نعمل على إيجاد حلول وسط. بعض المقترحات محلية، تمت مصادرة أكثر من ٨٥٪ من أراضي

حملة أمنية ضد المتسولين في حلب...

والشارع بين مرحب ومعارض

حلب/ خالد الحسين

شهدت مدينة حلب في الأيام القليلة الماضية حملة أمنية واسعة ضد المتسولين في شوارع المدينة، في محاولة من أجهزة الأمن للحد من انتشار

هذه الظاهرة التي باتت تثير استياء كبير من المواطنين. الشوارع في مدينة حلب باتت تكثُر بالمتسولين، حيث ينتشرون على جوانب الطرقات ويجوبون الشوارع والمحال التجارية، مما خلق مشهداً يومياً أصبح مألوفاً لدى الأهالي والزوار على حد سواء.

ورغم جهود الحملة، يبقى التسول عن مدى جدوى مثل هذه الإجراءات في حل جذري لهذه المشكلة الاجتماعية المعقدة، والتي تعكس في كثير من الأحيان الواقع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه المواطنون. الأهالي كانوا بين مرحب ومعارض للحملة؛ البعض يرى فيها خطوة ضرورية، بينما يراها آخرون إجراء شكلياً لن يغير شيئاً على الأرض.

التقينا بالسيد أحمد سرميني، صاحب محل تجاري في حي الفرقان، قال إن المتسولين ينتشرون في كل مكان ويوقفون المارة في الشوارع، مؤكداً أن هذا المنظر غير حضاري ويؤثر على صورة المدينة أمام المواطنين والزوار. وأضاف سرميني: «مع هذه الحملة، نتمنى أن يتمكن المسؤولون من إيجاد

دمشق/ مرجانة إسماعيل
يشبه حي السومرية جرماً في جسد العاصمة دمشق، تتداخل فيه حكايات من الماضي مع مأسى الحاضر. هنا، كانت تقف ذات يوم مزارع خضراء لأهالي معضمية الشام، أصبحت اليوم مسرحاً لأزمة إنسانية معقدة تختزل في طياتها صراعات الأرض والهوية والعدالة الانتقالية».



في الجانب الآخر من الحي، يجتمع مجموعة من أهالي معضمية الشام الذين استعادوا جزءاً من أراضيهم المصادرة. محمد الحسن (٥٢ عاماً) يقول وهو يشير إلى الأراضي الواسعة: «هذه مزارع أبائنا وأجدادنا. صودرت بقرارات جائرة ولم نر منها أي تعويض. اليوم نطالب فقط بما هو حق لنا».

القصة تمتد جذورها إلى عقود مضت. ففي سبعينيات القرن الماضي، بدأت عملية منهجية لمصادرة الأراضي من أهالي معضمية الشام لصالح مشاريع إسكانية عسكرية. وفق وثائق محلية، تمت مصادرة أكثر من ٨٥٪ من أراضي



أحمد قدور.. جوكر كرة القدم السورية في السبعينات

يُعدّ أحمد قدور واحداً من أبرز نجوم كرة القدم السورية في حقبة السبعينات، حيث اشتهر بقرته الفريدة على اللعب في أكثر من مركز داخل المستطيل الأخضر، ليكتسب عن جدارة لقب «جوكر الكرة السورية».

ونشأ وترعرع في مدرسة نادي الحرية العريق بمدينة حلب، تلك المدرسة التي خرّجت العديد من اللاعبين الموهوبين الذين رفدوا كرة القدم السورية بأجيال مميزة تركت بصمتها في تاريخ اللعبة.

ولد أحمد قدور في مدينة حلب عام ١٩٥٢، وسط بيئة كروية شعبية نشطة، حيث كانت فرق الأحياء الشعبية في المدينة تلعب دوراً بارزاً في اكتشاف وصقل المواهب الكروية، هذه الفرق كانت تنظم دوريات منتظمة، وتغذي الأندية الكبرى في حلب بنجومها البارزين، ومن هناك بدأت ملامح موهبة أحمد قدور تتضح، ليشق طريقه بثقة نحو عالم كرة القدم الاحترافية.

في عام ١٩٦٥ انتسب قدور إلى نادي العربي الذي يعرف حالياً باسم نادي الحرية، حيث تدرج ضمن فئات النادي العمرية بدايةً من فئة الأشبال، مروراً بالناشئين والشباب، وصولاً إلى الفريق الأول الذي انضم إليه عام ١٩٧٠.

وسرعان ما فرض نفسه كلاعب متميز قادر على اللعب في أكثر من مركز، فكان مدافعاً صلباً يتمتع بقدرة عالية على قراءة الملعب، ولاعب وسط قادراً على تمويل زملائه بالكرات الحاسمة، إضافة إلى كونه مهاجماً شرساً يتقحم خطوط الدفاع ويسجل الأهداف بشجاعة وثقة.

ولم يقتصر مشوار أحمد قدور على نادي الحرية فقط، بل لعب أيضاً مع نادي الجيش ونادي الشرطة المركزي، وحقق معهما العديد من الإنجازات، لكن النقلة النوعية في مسيرته جاءت مع دعوته للانضمام إلى المنتخب الوطني السوري، حيث ارتدى قميص المنتخب خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨١، وخاض أكثر من ٥٠ مباراة دولية.

ومن الطرائف التي تُروى عن مسيرته مع المنتخب أنه حصل على لقب هداف تصفيات المجموعة الرابعة لبطولة آسيا التي أقيمت في الإمارات، وذلك بتسجيله هدفاً وحيداً في مرمى منتخب لبنان. ورغم أن رصيده لم يتجاوز هدفاً واحداً، إلا أنه تُوِّج بلقب الهداف لأن جميع المباريات الأخرى في تلك التصفيات انتهت بالتعادل السلبي.

وبعد تألقه اللافت في التصفيات الآسيوية بالإمارات، تلقى قدور عرضاً للاعتراف الخارجي من نادي أبوظبي الإماراتي، لينتقل بعدها إلى نادي الأنصار اللبناني، الذي كان يُعد من أبرز الأندية اللبنانية آنذاك ويُلقب بـ«الزعيم اللبناني».

هذه التجربة الخارجية أضافت إلى رصيده خبرة واسعة وعززت مكانته كلاعب متكامل يمتلك إمكانيات استثنائية.

ومع نادي الجيش، حقق أحمد قدور العديد من البطولات، أبرزها الفوز ببطولة الدوري والكأس في أكثر من مناسبة، خاصة وأن النادي في تلك الفترة كان يضم نخبة لاعبي سوريا، كما شارك مع الفريق في البطولات العسكرية العالمية، حيث كان نادي الجيش يمثل المنتخب السوري في بعض

مكملات الرياضات.. بين حلم الجسد

المثالي ومخاطر التطيب الذاتي

حمص/ بسام الحمد
احتياجات الجسم، إلا في حالات محدودة تتطلب تدخلًا طبيًا».

في صيدلية بحي العاصي بحماة، تقف لينا (٣٢ عاماً) تتفحص علب المكملات الغذائية المعروضة. تقول الصيدلانية وفاء الشعار: «نلاحظ إقبالاً



متزايداً من النساء على شراء المكملات، خاصة فيتامين D والحديد والكولاجين. لكن المشكلة أن الكثيرات يأتين بوصفات من الإنترنت بدلاً من استشارة الطبيب.»

وتشير الصيدلانية إلى أن بعض المنتجات غير المرخصة تدخل السوق عبر تهريب من دول

العدد ٢٨٣ - الأربعاء ٣ أيلول ٢٠٢٥ م

العدد ٢٨٣ - الأربعاء ٣ أيلول ٢٠٢٥ م

سياسي سوري: الاستقرار في سوريا

يمر عبر مشروع وطني ديمقراطي

حاوره/ مجد محمد

أشار حسين عبد الجبار إلى أن الاستقرار في سوريا لا يشترى بالمال ولا يفرض من الخارج، بل يبني عبر مشروع وطني ديمقراطي يضمن حقوق كل السوريين ويعيد رسم مستقبل البلاد بعيداً عن الصفقات المغروضة.

خلال الأسابيع الأخيرة، تناقلت وسائل إعلام عربية وغربية تقارير عن مفاوضات غير معلنة بين دمشق وتل أبيب، برعاية أمريكية وخليجية، حول اتفاق أمني يتضمن نزح السلاح جنوب سوريا، ومنع إعادة بناء الجيش السوري، وفتح ممرات إنسانية مقابل مساعدات وإعمار، بالتزامن مع التوسع الإسرائيلي في الجنوب السوري منذ أواخر ٢٠٢٤، الذي أعاد فتح النقاش حول مستقبل البلاد، وسط تساؤلات حول موقع القوى المحلية في أي تسويات محتملة.

وفي هذا الموضوع عقدت صحيفتنا السوري حواراً متولّواً مع الأستاذ حسين عبد الجبار عضو الحزب الوطني التقدمي، ودار الحوار التالي:

***بداية، كيف تنظرون إلى ما يثار حول اتفاق أممي سوري-إسرائيلي؟**

هذه التسريبات ليست بعيدة عن الواقع، حتى وإن نفت دمشق، التاريخ يؤكد أن الأنظمة الحاكمة اعتادت على المساومات السرية في لحظات أزماتها الكبرى، الأمر يعكس حجم الضغوط الدولية، لكنه في الوقت ذاته يبين أن القرار يدار وفق حسابات بقاء السلطة، لا وفق

غير سوريا.

***هل يمكن أن تفتح هذه التطورات الباب لتسويات في مناطق أخرى؟**

نعم، أي اتفاق في الجنوب سيرجس الحديث عن ترتيبات في الشمال، لكننا نكرر أن الطول الجزئية هشة وقابلة للانفجار، الحل الوحيد المستدام هو مشروع شامل يضمن حقوق كل المكونات.

***كيف سيتأثر الدور الإيراني في حال إقرار الاتفاق؟**

إيران ستكون الخاسر الأكبر، لأن جوهر أي تقاهم مع إسرائيل هو إضعاف نفوذها العسكري، لكن وجودها في مؤسسات الدولة والاقتصاد سيحجل استبعادها عملية طويلة ومعقدة، وقد يدفعها لتعزيز حضورها بطرق أخرى.

***وماذا عن الموقف الروسي؟**

روسيا لن تسمح بإقصائها، صحيح أنها منشغلة في أوكرانيا، لكنها حريصة على بقاء قواعدها في الساحل السوري، لذلك قد توافق على أي اتفاق إذا ضمن مصالحها، حتى لو كان على حساب سيادة سوريا.

***ما الخطوات المطلوبة لتجنب فرض اتفاقات خارجية على السوريين؟**

المطلوب هو بناء جبهة داخلية سورية تضم القوى الديمقراطية والمجتمعية، قادرة على فرض نفسها في أي مفاوضات، إذا بقيت القوى الوطنية متفرقة، ستظل الترتيبات الدولية تفرض من الخارج.



***ما رسالتكم للأطراف الدولية؟**

رسالتنا واضحة، الاستقرار لا يفرض بالصفقات الثنائية، تجاهل صوت القوى الديمقراطية والإدارة الذاتية لن يجلب إلا مزيداً من الأزمات، الحل يكمن في دستور ديمقراطي يضمن التعددية واللامركزية وحقوق كل السوريين.

***كيف ترون مستقبل سوريا في ضوء هذه المستجدات؟**

المستقبل مفتوح على احتمالات متعددة، إذا استمرت الصفقات الجزئية، سنشهد دورات جديدة من الأزمات، من النفوذ التركي، لذلك تشجع هذه الترتيبات بالتسويق لكننا نؤمن أن الفرصة ما زالت قائمة لإعادة بناء ديمقراطية.



سوريا على أسس عادلة وديمقراطية، إذا ما جرى الاعتراف بالإدارة الذاتية وشركائها كجزء أصيل من الحل السياسي.

***برأيكم، هل يمكن أن يتحول الجنوب السوري إلى منطقة نفوذ شبيهة بشمال وشرق سوريا أو الشمال الغربي؟**

هذا الاحتمال قائم بقوة، ما نراه اليوم هو إعادة إنتاج لسيناريو مناطق النفوذ التي باتت واقعاً في سوريا، إذا ثبت مشروع المنطقة الأمنية في الجنوب، فهذا يعني مزيداً من التنشطي وفقدان السيادة الوطنية، لذلك نكرر أن الحل لا يكون بتكرار التجارب، بل بوضع رؤية سياسية شاملة تمنع تكريس التقسيمات

***كيف تنظرون إلى انعكاسات هذا الاتفاق على الشعب السوري بشكل مباشر؟**

أي اتفاق يجري بمعزل عن الشعب يعني ببساطة أن مصالح الناس لن تكون في الأولوية، السوريون بحاجة إلى أمان، عمل، وكرامة، وليس إلى ترتيبات أمنية تدار فوق رؤوسهم، لذلك نرى أن هذه الصفقات، إن حدثت، قد تزيد الإحباط الشعبي وتعمق الفجوة بين المجتمع والحكومة.

***هل ترون أن هناك فرصة لأن تلعب الإدارة الذاتية دور الوسيط أو الشريك في أي مسار تفاوضي مقبل؟**

نعم، لأن الإدارة الذاتية تمثل نموذجاً عملياً للحكم المحلي التشاركي، وأثبتت قدرتها على إدارة الأزمات الأمنية والإنسانية، إذا كان الهدف فعلاً هو استقرار سوريا، فلا يمكن تهيمش هذا الدور، بل يجب إدماجه في أي عملية سياسية مستقبلية.

***ما موقفكم من استخدام الأمن القومي لإسرائيل كمدخل لإعادة صياغة مستقبل سوريا؟**

هذه مقاربة خطيرة، لأن سوريا لا يمكن أن تختزل في أمن إسرائيل، إذا جرى بناء الحل على هذه القاعدة، فسيستحوّل الملف السوري إلى مجرد ورقة في الترتيبات الإقليمية، بينما تبقى معاناة الشعب السوري بلا حل، المطلوب أن يكون الحل منطلقاً من الداخل السوري، مع مراعاة مصالح الجوار، لكن دون أن تكون هي المحدد الأول.

***ما هي الضماتات التي ترونها ضرورية كي لا تتحول هذه الاتفاقات إلى غطاء لإطالة عمر الأزمة؟**

الضماتات تبدأ بوجود إشراف دولي حقيقي، وشفافية في أي تقاهمات، وإشراك جميع القوى السورية الفاعلة، من دون ذلك، سنشهد إعادة تدوير للأزمة بدل معالجتها، المطلوب ليس مجرد اتفاق أمني، بل مسار سياسي شامل يبني الحرب ويعيد بناء الدولة على أسس ديمقراطية.

ظاهرة التحرش بالفتيات في أسواق دمشق.. انتهاك صارخ للأمان المجتمعي

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تتعرض الفتيات والسيدات في أسواق العاصمة دمشق لمواقف تحرش متزايدة، تتراوح بين المضايقات اللفظية، الملاحقة، التعليقات غير اللائقة، وصولاً إلى اللمس غير المرغوب فيه، في ظاهرة تهدد شعورهن بالأمان وتحد من حريتهن في التنقل حتى لأبسط المهام اليومية. هذه الممارسات لا تقتصر على أماكن محددة، بل تتركز غالباً في الأسواق المكتظة مثل سوق الحميدية وسوق الزورية وسوق مدحت باشا، حيث صعوبة التحكم في الحشود تعزز إفلات المتحرشين من العقاب، في ظل غياب الرادع القانوني والاجتماعي الفعال.

شهادات الفتيات والنساء: الخوف والإحباط
أجرينا لقاءات مع عدة فتيات من مختلف الأعمار، اللواتي عيّن عن شعورهن بالإحباط والخوف أثناء التسوق. تقول إحدى الطالبات الجامعيات:

«أضطر لتغيير طريقي في اللباس وتجنب أي شيء لافت للنظر، فقط لأتمكن من التسوق بسلام، لكن حتى هذا لا يمنع بعض الأشخاص من التجرؤ على مضايقتي بتعليقات غير لائقة».
أما أم لثلاث بنات فتقول بقلق:

«أخشى إرسال بناتي بمفردهن لشراء مستلزمات المدرسة، لأن التحرش أصبح ظاهرة مألوفة، والجميع يتجاهلها أو يقلل من خطورتها».
وفي حديث مع مروة، شابة تعمل في أحد المحال التجارية في سوق الزورية، أوضحت:

«التحرش لا يقتصر على الزبائن فقط، أحياناً حتى بعض المارة يطلعون التعليقات أو يحاولون ملامسة الفتيات، والمشهد يتكرر يومياً. شعورنا بعدم الأمان أصبح جزءاً من حياتنا اليومية».

أسباب اجتماعية وثقافية

يشير مراقبون إلى أن استمرار الظاهرة مرتبط بغياب الوعي المجتمعي الكامل بخطورتها، إضافة إلى ثقافة

موسم المكدوس في سوريا... النساء

يتصدّرن المشهد بين الفرح والتحدي

تقرير/ جمانة الخالد

مع انحصار حر الصيف واقتراب الخريف، يطل موسم المكدوس على السوريين كأحد أبرز الطقوس الغذائية والاجتماعية المتوارثة عبر الأجيال. فالمكدوس لم يعد مجرد "مونة شتوية" تحفظ في أوعية زجاجية أو براميل، بل أصبح قطعاً عائلياً واجتماعياً يرتخ الزوابط بين الأهل والجيران، ويؤكد الدور المحوري للنساء اللواتي يتصدرن هذا المشهد السنوي بحيوية

وصير. في مدينتي حمص ودمشق، كما في بقية المحافظات السورية، تزدهم الأسواق بحركة غير اعتيادية في مثل هذا الوقت من السنة. الأعين شاخصة إلى بسطات الباذنجان والفليفلة والجوز وزيت الزيتون، فيما الأصوات تتعالى بالمسامة والمفاصلة على الأسعار. النساء هنا لسن مجرد متسوقات، بل قائدات لمشروع غذائي متكامل، يحددن الكمية، ويخترن النوعية، ويضعن ميزانية دقيقة توازن بين الرغبة في تحضير المكدوس والحاجة إلى تقليل النفقات.

في سوق الخضار المركزي بجمص، بدت أم محمد مبهجة وهي تحمل كيساً ممتلئاً بالباذنجان:

«الأسعار هذا العام أفضل بكثير. دفعت عشرين ألف ليرة مقابل عشرة كيلوغرامات، بينما دفعت العام الماضي ضعف هذا المبلغ. سادأً بالتحضير باكراً لأسبق موجة الغلاء، وأضمن أن يكون مكدوسي جاهزاً قبل الشتاء».

أما في دمشق، حيث يضج سوق الهال بالمتسوقين، فتقول سمر:



تقول ناشطة في مجال حقوق المرأة:

«الكثير من الفتيات يفضلن الصمت على مواجهة المتحرش، لأن التجربة مرهقة نفسياً وقد تؤدي إلى المزيد من الأذى أو التشهير».

هذا الصمت المجتمعي، كما تشير الخبراء، يشكل بيئة خصبة لاستمرار الظاهرة، حيث يزداد جراءة المتحرشين مع مرور الوقت في ظل غياب المحاسبة القانونية والاجتماعية.

الطريق إلى الحل

يشير الخبراء إلى أن معالجة الظاهرة تتطلب نهجاً متكاملًا، يبدأ بتشديد العقوبات القانونية، تسهيل إجراءات الإبلاغ، وتنفيذ حملات توعية على نطاق واسع تبرز خطورة التحرش، وتُعلم المجتمع بضرورة احترام حقوق النساء في الأماكن العامة. كما يمكن

إشراك المؤسسات التعليمية والإعلامية في تغيير الصور النمطية التي تثير العنف ضد المرأة.

العدد ٢٨٣ - الأربعاء ٣ أيلول ٢٠٢٥ م

حلب القديمة.. قلب الحضارة السورية ومساحة التاريخ والتراث



في مواجهة التحديات الكبيرة التي واجهت حلب القديمة خلال العقود الماضية، سواء من النزاعات المسلحة أو التغيرات العمرانية السريعة، أصبحت قضية الحفاظ على التراث العمراني والثقافي من الأولويات الملحة للحكومة السورية والمجتمع المدني، إذ تعكس هذه الجهود الرغبة في حماية هوية المدينة وضمان استمرار حياتها الثقافية والاجتماعية.

وتعد حلب القديمة واحدة من أعرق المدن السورية وأقدمها، حيث يمتد تاريخها لأكثر من ثمانية آلاف عام، ما يجعلها شاهدًا حيًا على تعاقب الحضارات والثقافات عبر العصور. المدينة لم تكن مجرد مركز سكني، بل شكلت نقطة استراتيجية على مفترق طرق التجارة بين الشرق والغرب، ما منحها أهمية اقتصادية وسياسية وثقافية لا تضاهي. إن تاريخ حلب القديم يروي قصة صمود السوريين، وارتباطهم العميق بأرضهم، ويبرز دور المدينة كمركز حضاري وتجاري على مر العصور.

البداية التاريخية للمدينة

تعود أقدم المستوطنات البشرية في حلب إلى العصر البرونزي، حيث كانت المنطقة مأهولة قبل آلاف السنين، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي بالقرب من نهر «الكير»، الذي وفر المياه وأسس الحياة الزراعية الأولى. كانت حلب خلال تلك الفترة مركزًا للتبادل التجاري بين الممالك المجاورة، كما ظهرت فيها أولى علامات التطور العمراني، مثل الأسوار والتحصينات البدائية والمنزل الطينية.

مع مرور الوقت، أصبحت حلب جزءًا من الإمبراطوريات الكبرى، بدءًا من الآشوريين، مرورًا بالبابليين، وصولًا إلى الفتح الروماني، حيث تحولت المدينة إلى مركز إداري وتجاري مهم، واستمر تطورها العمراني والمعماري على أسس متينة، لتكون نواة للحياة الاقتصادية والثقافية التي ستعرفها المدينة لاحقًا.

العصور الحاكمة المختلفة

الفترة الرومانية والبيزنطية
عندما دخلت حلب تحت السيطرة الرومانية، شهدت المدينة ازدهارًا اقتصاديًا ومعماريًا ملحوظًا. تم بناء القنات المائية والحمامات العامة لتسهيل حركة القوافل التجارية. تحت الحكم البيزنطي، حافظت المدينة على أهميتها الاستراتيجية، وأضيفت بعض المعالم الدينية، بما في ذلك الكنائس الصغيرة التي شهدت نمو الطائفة المسيحية في المنطقة.

العصور الإسلامية (الأموية والفاطمية والمملوكية)

مع الفتح الإسلامي، أصبحت حلب مركزًا إداريًا مهمًا ضمن الخلافة الأموية، وشهدت توسعات كبيرة في المساجد

والأسواق. أسواق حلب القديمة التي نعرفها اليوم بدأت تتشكل في هذه الفترة، لتصبح شبة مترابطة تلبى حاجات

السكان والزوار. تحت الحكم المملوكي، عززت المدينة مكانتها كقاعدة للحرف التقليدية والفنون الشعبية، وارتبطت بالثقافة الإسلامية الثرية، حيث ازدهرت المدارس الدينية والمكتبات.

العهد العثماني

خلال الحكم العثماني، حافظت حلب على مكانتها التجارية والثقافية، مع استمرار نمو الأسواق والأسطح السكنية. أضاف العثمانيون لمسات معمارية فريدة، مثل الزخارف الداخلية والخارجية للمنازل، وقاعات الاستقبال، والمناطق المشتركة

في البيوت التقليدية، والتي عكست الثقافة العثمانية الممزوجة بالهوية المحلية السورية.

البنية العمرانية والمعمارية

القلعة

تعتبر قلعة حلب أيقونة المدينة، وتقع على تلة تطل على كامل الأحياء القديمة. لم تكن القلعة مجرد تحصينات دفاعية، بل شملت مرافق إدارية، مساجد، مخازن للأسلحة، وغرف استقبال للضيوف، إلى جانب ساحات داخلية للمناسبات الرسمية. الأبراج والأسوار المزودة بالأبواب المحصنة تعكس براعة الهندسة العسكرية، بينما الساحات الداخلية تظهر دور القلعة كمركز اجتماعي حضاري.

الأسواق

تمتاز حلب القديمة بأسواقها العريقة التي شكلت شريان الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

سوق مدحت باشا: يعرض أقمشة فاخرة، حلي، توابل، وخضار، ويضم الحرف التقليدية.

سوق الطويلة: يمتاز بالزخارف

الحرف التقليدية

الحرف مثل صناعة الحرير والفخار والنسيج والخشب المزخرف ما زالت حاضرة، وهي ليست مجرد مصدر دخل، بل تعبير عن التراث الثقافي والهوية السورية العريقة.

الشخصيات التاريخية والأحداث الكبرى

مرت حلب بأحداث تاريخية كبيرة، من الغزوات والحروب إلى صعود الشخصيات البارزة مثل الحكام المحليين، تركوا أثرًا كبيرًا في الأسواق، المدارس، والمعابد، وساهموا في تشكيل هوية المدينة الاقتصادية والثقافية.

تميزت البيوت التقليدية في أحياء مثل باب الحديد وجديدة الشهباء بلقواء الداخلي، والنقوش الخشبية، والأسطح المكشوفة، ما جعلها بيئة مثالية للحياة اليومية، واستضافة المناسبات الموسمية والاجتماعات العائلية والجيرة الطيبة.

الحياة الاجتماعية والثقافية

الدين والتعليم

المساجد مثل الجامع الكبير وجامع الحامدية، والكنائس مثل كنيسة الأرنم الأرثوذكس، لم تكن مجرد أماكن للعبادة، بل مراكز تعليمية ونشاط ثقافي. المدارس الدينية والمكتبات ساعدت على نشر العلوم والفنون، ووفرت مساحة للنقاش الفكري والاجتماعي.

المهرجانات والاحتفالات

شهدت المدينة احتفالات موسمية مثل موسم الأريوتن ومهرجانات رمضان، التي تجمع بين الدين والفن والثقافة، وتعكس التراث الاجتماعي والتنوع الديني بين المسلمين والمسيحيين واليهود.

تتبع الحرف التقليدية واستمرارها كمصدر اقتصادي وحضاري.

تنظيم الحركة التجارية والسياحية ووضع لوائح إرشادية تاريخية.

تعزيز السياحة الثقافية

تنظيم جولات تعليمية وزيارات ميدانية للقلعة والأسواق والأحياء القديمة.

إقامة مهرجانات وفعاليات تراثية لإحياء الحياة التقليدية.

إنشاء متاحف ومعارض تعرض آثار المدينة وحرفها التقليدية.

الحول الرقمي والتوثيق ثلاثي الأبعاد للمعالم التاريخية.

دور المجتمع المدني

مجموعات تطوعية لصيانة الأزقة والمباني الصغيرة.

برامج توعية للسكان المحليين بأهمية الحفاظ على التراث.

إشراك المدارس والجامعات في برامج تعليمية وزيارات ميدانية لتعزيز الانتماء للمدينة.

ترميم القلعة والمنزل والأسواق والمساجد والكنائس.

استخدام المواد الأصلية والحفاظ على الطابع المعماري التقليدي.

صيانة المنارات، القباب، والنقوش الداخلية والخارجية للمباني التاريخية.

حماية الأسواق التراثية

تثبيت واجهات المحلات للحفاظ على الطابع المعماري.

مع ذلك، تظل حلب القديمة رمزًا لصمود المجتمع السوري، ومرآة لتاريخه الغني والمتنوع، وقلب نابض بالهوية الثقافية والحضارية.

تقارير وتحقيقات

بين حلم الهروب وكابوس الاحتيال.. مكاتب التوظيف في سوريا تمزق أحلام الشباب

الفرق بين النجاح والفشل في هذه المعادلة الصعبة

يعتمد غالباً على قدرة الشباب على التمييز بين المكاتب المرخصة وتلك الوهمية. المحامي نبيل قاسم من حمص يوضح: «المكاتب المرخصة تخضع لرقابة وزارة العمل وتقدم ضمانات للعملاء، بينما تعمل



محمّد العبود (٢٨ عاماً) من حماة، يروي قصة سقوطه في فخ أحد هذه المكاتب غير المرخصة. «دفعت ٨٠٠ دولار من مخرحات عائلتي بعد أن وعدوني بعمل في

السعودية»، يقول محمد وهو يفرك يديه. «بعد شهرين من الانتظار، اكتشفت أن المكتب اخفى والرقم الذي

كنت اتصل به أصبح غير موجود.»

لكن ليست كل القصص تنتهي بخيبة الأمل. خالد السعيد (٣٢ عاماً) من ريف حمص، نجح في الحصول على فرصة عمل حقيقية عبر أحد المكاتب المرخصة. «بحثت طويلاً قبل أن أختار مكتباً معترفاً به»، يروي خالد الذي يعمل الآن في مجال البناء في إربيل. «دفعت عمولة لكننا كانت مقابل خدمات حقيقية. بعد سنة من العمل هناك، استطعت أن ادخر مبلغاً لفتح ورشة صغيرة في مسقط رأسي.»

المكاتب الوهمية في الظل وتخفي بعد الحصول على الأموال.»

ويضيف قاسم: «بلأسف، الكثير من الشباب يعون ضحايا بسبب اليأس والرغبة في الهروب السريع من واقعهم الصعب.»

الأرقام الرسمية تكشف حجم المأساة. فبحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، تصل نسبة البطالة بين خريجي الجامعات إلى أكثر من ٤٠٪ في بعض المحافظات، وتشكل النساء النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل. هذه الأرقام القائمة تخلق تربة خصبة لانتشار مكاتب التوظيف الوهمية.

الخبيرة الاقتصادية د. سمر الحلبي من حماة ترى

أن هذه الظاهرة هي نتاج طبيعي للأزمة الاقتصادية

الخائفة. «عندما ينعدم الأمل في الداخل، يصبح الشباب مستعدين للمخاطرة بكل مدخراتهم على وعود كاذبة»، تقول د. الحلبي. «الراتب المتوسط في سوريا لا يتجاوز ٣٠ دولاراً شهرياً، بينما قد يكسب العامل لشراء الدواء. نحن مضطرون للمخاطرة.»

بعض المكاتب المرخصة تحاول الحفاظ على سمعتها في هذا السوق المشبوه. عمران الحموي، صاحب مكتب توظيف مرخص في حمص، يقول: «نحن نعمل بشافافية كاملة، نقدم عقوداً موثقة وضمانات للعملاء. المشكلة أن المكاتب الوهمية تدمر ثقة الناس بنا جميعاً.»

ويضيف الحموي: «أحياناً يأتيني شباب بيكون لأنهم خسروا كل مدخراتهم مع مكاتب وهمية. أحاول مساعدتهم قدر المستطاع، لكن الضرر قد وقع.»

الحل من وجهة نظر الخبراء يكمن في زيادة الوعي وتثديد الرقابة. د. علي إبراهيم، أستاذ الاقتصاد في جامعة حمص، يقترح إنشاء منصة رسمية تحت إشراف وزارة العمل لتوثيق المكاتب المرخصة وتوعية الشباب بمخاطر التعامل مع المكاتب غير المعتمدة.

«يجب أن نعمل على مستويين»، يقول د. إبراهيم. «توفير فرص عمل حقيقية في الداخل، ومحاربة

الظواهر السلبية التي تستغل معاناة الناس.»

بينما تعلق أميرة الحسن آخر أمل لها على إعلان ملون على حائطمتصدع، يبقى السؤال: كم من الوقت سيستمر هذا الاستغلال لأحلام الشباب؟ وكم قصة يؤد

جديدة ستضاف إلى سجل المعاناة السورية قبل أن يجد هؤلاء الشباب طريقهم إلى حياة كريمة؟

في حمص وحماة وغيرها من المدن السورية، لا يزال الشباب يتفلقون بين أحلام الهروب وكابوس الاحتيال، عالقين في دائرة مفرغة من اليأس والأمل، يحثون عن فرصة قد تغير حياتهم، أو قد تسلبهم آخر ما يملكون.

اكتشفت ان المكتب كان وهميا ولم يكن له أي وجود

لكن هذه النصيحة تبدو صعبة التطبيق في ظل الحاجة الملحة. الكثير من الباعة الجوالين يستغلون الأزمة،

فيعرضون لتلجأ مجهول المصدر بأسعار مخفضة. محمد (٢٨ عاماً)، بائع متجول في ساحة الشهداء، يعترف: «أجمع التلج من مصادر مختلفة وأبيعه بسعر أقل. أعرف أنه غير آمن، لكن الناس تشتريه لأنهم لا يجدون بديلاً.»

الأزمة الكهربائية تترك آثارها أيضاً على القطاع الصحي. المستشفيات تعتمد على المواد الاحتياطية، لكنها تواجه صعوبة في تأمين الوقود اللازم. الدكتور ياسين العظمي، مدير مستشفى الموساة، يقول: «نضطر إلى تقليل استخدام أجهزة التبريد في الأقسام غير الحرجة، ونركز على غرف السكان الذين يعانون من المشددة.»

الحكومة تعد بطول قريبة، أبرزها تدفق الغاز الأذربيجاني عبر خط إقليمي جديد. أحمد السليمان، مدير الاتصال الحكومي بوزارة الطاقة، يؤكد أن هذا المشروع سيزيد ساعات الوصل بمقدار ٥ ساعات يومياً. لكن السكان يبدون تشككاً تجاه هذه الوعود، بعد سنوات من الانتظار دون تحسن ملموس.

في هذه الأثناء، يستمر الدمشقيون في معاناتهم اليومية. ليلي (٢٥ عاماً)، طالبة جامعية، تصف الوضع: «أصبحت حياتنا تدور حول توقيت الكهرباء. نخطط لنومنا وطعامنا وغسل ملابسنا حسب ساعات الوصل. نحن نعيش وفق جدول كهربائي، وليس جدول حياتنا.»

رغم القسوة التي يعيشها السكان، تظهر قصص للتضامن الاجتماعي. في حي القايون، ينظم الشباب مبادرة لتوزيع الثلج مجاناً على العائلات الفقيرة وكبار السن. خالد (٣٠ عاماً)، أحد المتطوعين، يقول: «نحن نعاني جميعاً، لكن يجب أن نساعد من هم أكثر معاناة منا.»

أزمة الكهرباء في دمشق أصبحت أكثر من مجرد انقطاع للتيار، إنها قصة صمود يومي لشعب يحاول الحفاظ على إنسانيته في ظل ظروف قاسية. كما تقول أم علي: «نحن لا نطلب الكثير، فقط أن نتكمن من تبريد ماء لأطفالنا، وأن ننام ليلاً واحدة دون أن نخفق من الحر. هذا كل ما نريده.»

العدد ٢٨٣ - الأربعاء ٣ أيلول ٢٠٢٥ م

١١ | أنواع

في شوارع حمص.. أطفال يقودون سيارات والموت يحاصر المارة



يبد مرتعشة: «لم أعد أعرف قواعد القيادة. الكل يتجاوز من اليمين واليسار، الإشارات الضوئية لم تعد محترمة، والسرعات أصبحت جنونية.»

في مستشفى الباسل، يقف الدكتور نبيل صالح (٣٥ عاماً) أمام غرفة الطوارئ المزدحمة بالجرحي. يقول الطبيب الشاب: «٧٠٪ من الحالات التي نستقبلها يومياً هي إصابات حوادث سير. الأيمن فقط استقبلنا

طفلاً في العاشرة من عمره كان يقود سيارة والده، اصطمم بشاحنة وتحتطمت الجمجم.»، يشرح كيف أن نقص المعدات الطبية والكوادر المتخصصة يجعل من الصعب إنقاذ الكثير من الضحايا.

أما في مركز شرطة المرور، فيروي النقيب معن عبد الله (٤٥ عاماً) معاناة مختلفة. يقول الضابط الذي يعمل في السلك منذ عشرين

عاماً: «نحاول تطبيق القانون، لكننا نواجه مقاومة شرسة. الأهالي يهاجمونا عندما نحجز مركبات ابنائهم، والتجار الأثرياء يهددوننا بالوساطات.» يضيف أن الغرامات المالية لم تعد رادعة بسبب انخفاض قيمة

تقرير/ بسام الحمد

عند منعطف شارع القوتلي في حمص، حيث تتداخل أصوات الزور السيارات مع صراخ الباعة المتجولين، تقع مأساة يومية لا يلفت إليها أحد. هنا في هذه المدينة التي أنهكتها الحرب، تحولت الطرقات إلى ساحات للعب روسية روليت، حيث يقود الأطفال سيارات بلا رخص قيادة، والكيار يتسابقون بمركباتهم وكانهم في حلبات سباق.

أم محمد (٤٢ عاماً) تجلس على كرسي متحرك بجانب نافذة شقتها المطلة على الشارع الرئيسي. تقول المرأة التي فقدت ساقها في حادث دهس قبل عامين: «أشاهد كل يوم كيف يلعب الأطفال بالسيارات وكأنها ألعاب. في الأسبوع الماضي فقط، شاهدت طفلاً لا يتجاوز عمره الثانية عشرة يقود ميكروباص ويحمل ركاباً.» عنها تفيضان

بالدموع بينما تشير إلى مكان الحادث الذي غير حياتها إلى الأبد.

على بعد أمتار قليلة، يحاول أبو باسل (٥٠ عاماً) إنقاذ ما تبقى من متجوره الصغير للمواد الكهربائية. يقول الرجل الذي خسر ٧٠٪



الليرة السورية.

رغم كل هذه المآسي، يبدو أن الأمل لا يزال حياً. مجموعة من المتطوعين الشباب أطلقوا مبادرة «شارع آمن»، يحاولون من خلالها توعية السائقين والمشاة. تقود المبادرة مهندسة المرور الشابة رنا (٢٥ عاماً)، التي تقول: «نحن نوزع منشورات التوعية، وننظم دورات تدريبية للسائقين، ونضغط على البلدية لتركيب المزيد من الإشارات

الضوئية.»

تبقى شوارع حمص تشهد معركة حياة أو موت، حيث تحولت الطرقات من أماكن للعبور إلى ساحات للمجازفة، والأطفال من لاعبي كرة القدم إلى سائقين محترفين، والكيار من حماة للأبناء إلى مشاهدين عاجزين. في هذه المدينة التي تعلمت النهوض من تحت الأنقاض، أصبحت السلامة المرورية رفاحية لا يقدر عليها أحد.

خطر عليّ وعلى عائلتي وأطفالي، وبقينا نشاهد ما فطوه من تدمير لمواسم متعددة كنت اعتني بها لمدة أشهر وسنوات منها اللبؤون وأشجار الزيتون والرمان وفواكة استوائية وبعض الخضروات المتعد، وقبل المغادرة تحدثوا لي بشكل ساخر وقالوا لي ولزوجتي: من حق هذه الحيوانات البرية أن تأكل قبل أن تأكلوا!!! لقد تركنا كل روثها وسمادها العضوي لتمنوا خضراواتك وإشجارك من جديد.»

من الواضح أن المشكلة تتجاوز مجرد نزاع عارض على الأراضي، لتصبح قضية تمس الأمن الغذائي المحلي وتوقض أسس حماية الممتلكات الخاصة. بل هي أسلوب ممنهج لهجرة الأراضي الزراعية من أبناء الريف، إذا أن استمرار هذه الممارسات دون محاسبة حقيقية تهدد باستنزاف اقتصادي للفلاحين، الذين يمثلون عماد الاقتصاد المحلي والأمن الغذائي. ويات من الضروري أن تتدخل الجهات المعنية بشكل جدي، بتكثيف الدريات في المناطق الزراعية، وتطبيق القوانين على الجميع دون استثناء، وضمان توفير اليات حماية قانونية فعالة للمزارعين، لحماية حقوقهم وضمان استقرارهم في أراضيهم.

الخطورة، ألا هو أن الراعي يكون مسلحاً، بينما صاحب الأرض أعزل.

المعادلة تضع المزارع أمام خيارين مريرين لا ثالث لهما: إما المخاطرة بحياته من أجل هذه الحيوانات البرية أن تأكل قبل أن تأكلوا!!! لقد تركنا كل روثها وسمادها العضوي لتمنوا خضراواتك وإشجارك من جديد.»

الخطورة، ألا هو أن الراعي يكون مسلحاً، بينما صاحب الأرض أعزل.

المعادلة تضع المزارع أمام خيارين مريرين لا ثالث لهما: إما المخاطرة بحياته من أجل هذه الحيوانات البرية أن تأكل قبل أن تأكلوا!!! لقد تركنا كل روثها وسمادها العضوي لتمنوا خضراواتك وإشجارك من جديد.»

الخطورة، ألا هو أن الراعي يكون مسلحاً، بينما صاحب الأرض أعزل.

بشكوى إلى الجهات الأمنية المختصة الأمن العام التابع للحكومة السورية المؤقتة، يصطدم بردة فعل مجففة. فبدلاً



من التحرك الفوري لوقف الانتهاك، يُطلب منه توثيق الاعتداء بنفسه عبر تصوير الظروف المعيشية الصعبة دون حفظ لأنى حقوقهم.

عندما يلجأ المزارع لحماية حقّه، ويتوجه

سوق «البالة» في دمشق.. معركة البقاء

بين قرارات الدولة وحاجة الناس

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في شوارع دمشق التي انهكها الزمن، تنتفس سوق «البالة» الحياة، هنا، حيث تمتد البسطات المحملة بأكوام من الملابس المستعملة، لا يبدو الأمر مجرد تجارة عابرة، بل هو مشهد يومي لمعركة الكرامة في مواجهة الفقر المالي. فتحت سقف من الخيش البالي، يصارع السوربون من أجل الحصول على ما يستر أجسادهم ويكفل لهم شيئاً من الدفء والاعتبار، في بلد لم يعد فيه للرواتب من قيمة تذكر.

هذا السوق، الذي تُشهره به منطقة الألفطانية، لم يعد مجرد مكان لبيع الملابس القديمة، بل تحول إلى أيقونة للبقاء. فيعد أن أصدرت الحكومة السورية قراراً بمنع استيراد وبيع

العدد ٢٨٣ - الأربعاء ٣ أيلول ٢٠٢٥ م

من سوريا إلى العالم.. رؤية مستقبلية للاستثمار

والتنمية ومخاطر الاستغلال الإقليمي

البلاد مدمرة، وفجوات اقتصادية واجتماعية هائلة، ولكن مع بزوغ أفق إعادة الإعمار، تظهر

أمام الدولة والشعب السوري فرصة تاريخية لإعادة بناء اقتصاد متكامل ومستدام، وربطه بالأسواق العربية والدولية.

لقد أثبت التاريخ أن الدول العربية، خلال العقود الماضية، كانت متوجسة من الاستثمار الأجنبي، خشية التدخل في الشؤون الداخلية، خصوصًا في أعقاب الاستعمار، حيث كانت معظم دول المنطقة تحكمها حساسية شديدة تجاه أي نفوذ خارجي، سواء أكان أوروبيًا أو أمريكيًا، ومن ثم جاءت مرحلة القطبية بين الولايات المتحدة

والإتحاد السوفياتي لتزيد من تعقيد أي مشاريع مشتركة، إذ كانت الولايات الدولية ترفض قيودًا على الاستثمار العربي المشترك، وتأخر التنمية الاقتصادية على نطاق واسع.

لكن العالم اليوم مختلف تمامًا؛ فالعولمة والتشابك الاقتصادي جعلت الاستثمار جزءًا من الأمن الوطني والاستقرار السياسي. ومع ذلك، تواجه سوريا تحديات إضافية، أهمها التدخل الإقليمي الذي قد يستغل حالة الضعف الاقتصادي لتحقيق مصالح استراتيجية على حساب الدولة السورية، وأبرز الأمثلة على ذلك التنافس التركي في مناطق محددة من شمال وشرق سوريا، حيث تسعى أنقرة لإقامة نفوذ اقتصادي مترافق مع حضور سياسي

وأمني، ما يثير مخاوف جدية حول استغلال الموارد وإعادة إنتاج التبعية الاقتصادية.

الرؤية الاقتصادية المستقبلية لسوريا

الاستثمار في سوريا اليوم ليس مجرد أرقام مالية، بل هو أداة استراتيجية لإعادة بناء الدولة والمجتمع. ففتح المجال للمستثمرين العرب والأجانب، بشرط وجود تشريعات واضحة لحماية حقوق الدولة والمستثمر على حد سواء، يمكن أن يحول سوريا إلى مركز إقليمي للصناعة والخدمات والزراعة، ويخلق فرص عمل واسعة، ويجلب العملة الصعبة، ويحد من البطالة والفقر المزمن.

الخبرة العملية تشير إلى أن الدول العربية التي نجحت في الاستثمار المشترك، مثل الإمارات والسعودية، اعتمدت على تهيئة الأرضية القانونية والاقتصادية، وحماية المستثمر من المخاطر السياسية، وهو ما يجب أن يكون نموذجًا لسوريا، إذ أن حماية الاستثمارات تجعلها أداة لتحقيق الاستقرار السياسي واجتماعي، بدل أن تصبح سببًا للتوتر أو الاستغلال.

مخاطر التدخل الإقليمي: تركيا نموذجًا

لا يمكن تجاهل المخاطر التي قد يفرضها النفوذ الإقليمي. تركيا، على سبيل المثال، تسعى إلى تعزيز نفوذها في مناطق شمال وشرق سوريا،

ليس فقط عبر السياسة والأمن، بل من خلال الاستثمار الاقتصادي والتجارة والسيطرة على موارد استراتيجية. هذا الوضع يفرض على الحكومة السورية وضع سياسات واضحة للتحكم في الاستثمارات، بحيث لا تتحول إلى أدوات للتأثير على السيادة أو خلق تبعية اقتصادية، ويجب أن تكون شروط الاستثمار صارمة وشفافة، تضمن مصالح الدولة والشعب أولًا.

التعاون العربي: نموذج السعودية وسوريا

زيارة الوفد السعودي بقيادة وزير الاستثمار خالد الفالح إلى دمشق ومشاركة رجال الأعمال في معرض دمشق الدولي تمثل خطوة تاريخية نحو إعادة فتح الباب للاستثمار العربي في سوريا. هذه الخطوة ليست مجرد فعالية اقتصادية، بل رسالة سياسية بأن الاستثمار العربي يمكن أن يكون جسرًا للتقارب والتكامل، لا أداة للتدخل أو النفوذ.

إذا نجحت هذه المبادرة، يمكن أن تشكل نموذجًا يُحتذى به للتعاون العربي، ليس فقط بين سوريا والسعودية، بل مع دول أخرى مثل ليبيا والسودان، لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وتحويل الاستثمارات إلى قوة دفع للنمو والتنمية، مع الحد من التدخلات الخارجية واستغلال الأزمة.

الاستثمار الدولي: من سوريا إلى الصين والعالم في الوقت نفسه، يظل الاستثمار الخارجي، سواء

العدد ٢٨٣ - الأربعاء ٣ أيلول ٢٠٢٥ م

نهضة التجميل السوري.. جراح الحرب تتحول إلى فرص اقتصادية

دمشق/ مرجانة إسماعيل
التكاليف».
في عيادة د. ريم الحلبي بوسط دمشق، تنتثر صور «قبل وبعد» على الجدران، تروي قصص تحولات لم تكن تخطر على بال. هنا، حيث كانت أصوات الانفجارات تملأ الأجواء قبل سنوات، أصبحت الآن تملأها هسسات المرضى وهم يناقشون عمليات التجميل التي سيجرونها. «لم أكن أتخيل أن يومًا ما سأقوم بعمليات تجميل في بلد دمرته الحرب»، تقول الدكتورة ريم بينما تعد حقة فيلر لمرمضة قادمة من ألمانيا.

شهد قطاع الطب التجميلي في سوريا طفرة ملحوظة بعد انتهاء الصراع المسلح، حيث تحول من ترف كان حكزا على الأثرياء إلى صناعة مزدهرة تجذب السوريين في الداخل والمغتربين على حد سواء. ففي مدن مثل دمشق وحمص وحماة، انتشرت مراكز التجميل التي تقدم خدمات تتراوح بين العمليات الجراحية المعقدة والإجراءات البسيطة مثل البوتوكس والفيلر.

سهام (٤٥ عامًا) التي عادت مؤخرًا من فرنسا لزيارة عائلتها في حمص، قررت إجراء عملية شد الوجه التي طالما حلمت بها. «في باريس، تكلف العملية ١٥ ألف يورو، بينما هنا دعت ١٥٠٠ دولار فقط»، تقول سهام وهي تلمس وجهها بلطف. «الجودة ممتازة والطبيب كان محترفًا جدًا».

لكن قصة النجاح هذه تخفي تحديًا كبيرًا: فمع أن العربية والعالمية يمكن أن تحقق رفاحية للشعب، وتخلق فرص عمل، وتعزز الأمن والاستقرار، شرط أن تكون مشروطة بالشفافية والعدالة وحماية السيادة. وهكذا فقط يمكن لسوريا أن تنتقل من مرحلة إعادة البناء إلى مرحلة التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي مع العالم العربي والدولي.

د. وسام العبد الله، جراح تجميل في حماة، يوضح: «٨٠٪ من عملائنا هم من المغتربين أو من العائلات الميسورة في الداخل. للأسف، معظم السوريين العاديين لا يستطيعون تحمل هذه

٧ |

أقتصاد وبيئة



العلاجية.

سارة (٢٥ عامًا) من لبنان، التي جاءت خصيصًا إلى دمشق لإجراء عملية تجميل الأنف، تقول: «التكلفة هنا ربع ما هي عليه في بيروت، والنتيجة رائعة. نصحت جميع صديقاتي بالقدوم إلى سوريا لهذه الغاية».

لكن الخبراء يحذرون من المخاطر التي قد ترافق هذه الطفرة. د. لينا دبوب، استشارية في الطب التجميلي، تحذر: «بعض المراكز غير المرخصة تستخدم مواد رخيصة الثمن قد تكون خطيرة. على المرضى التأكد من ترخيص المركز وخبرة الطبيب قبل أي إجراء».

كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة تدفع بعض الأطباء إلى خفض التكاليف باستخدام مواد قد لا تكون بالمستوى المطلوب. أحمد (٤٠ عامًا) من حماة، بروي تجربته المؤلمة: «دفعت مديراتي لعملية ناجحة، تروي سوريا قصة جديدة من الأنا أتمد أنني لم أتحقق من خبرة الطبيب

في الشوارع المحيطة بمراكز التجميل في دمشق وحمص وحماة، يمكن رؤية المرضى القادمين من مختلف المناطق، يحملون في عيونهم أمل التغيير. هم لا يبحثون عن الكمال، بل عن قطعة من الاستقامة في حياة مزقتها الحرب. وفي كل عملية ناجحة، تروي سوريا قصة جديدة من قصص الصمود والتبعاث.

رأى أن الحل يكمن في ضبط الأسعار خاصة أن معظم هذه السلع محلية الإنتاج.

أمجد بدور، مهندس مدني مفصول من عمله، أشار إلى أن موجة الغلاء الأخيرة زادت من معاناته المعيشية بشكل كبير، وبات يضطر للبحث عن السعر الأقل بغض النظر عن الجودة، كما أصبح يقتصر على شراء الحاجات الضرورية فقط لئلا تناسب مع قدرته الشرائية المحدودة.

ليث الحسون، تاجر في البازار، أوضح أن موجة الحر الشديدة أثرت سلبيًا على إنتاج الخضار والفواكه الصيفية مثل البندورة والخيار والكوسا، مما دفعه لشراء كميات محدودة فقط لتغطية الحاجة اليومية. وقال: «كنا نشترى كيلوغرامين من البندورة جدًا مؤخرًا، ما زاد الأعباء على أصحاب الدخل



مما أدى إلى تراجع الكميات الواردة إلى السوق وارتفاع الأسعار. وبيّن أن الأسعار ترتبط بحجم الكميات المعروضة، حيث يمكن أن تنخفض من حال زاد المعروض أو ترتفع عند قلته. وأضاف: «لم يقتصر ارتفاع الأسعار على الخضراوات فقط،

الجولان بين الأمن والسيادة.. قراءة نقدية

في الاتفاق السوري-الإسرائيلي المرتقب

السوري وفق مصالح استراتيجية بعيدة المدى.

الدور الأميركي: الرعاية والرمزية

تلعب الولايات المتحدة دور الراعي في هذا اللقاء، مستفيدة من الاتفاق المتوقع لإظهار نجاح سياستها في الشرق الأوسط، رغم إخفاقاتها السابقة

التعامل مع التغييرات التي فرضتها إسرائيل منذ ١٩٦٧ وحتى عملياتها الأخيرة في ٢٠٢٤.

الموقف الإسرائيلي: الأمن والسيطرة التدريجية

يُظهر الجانب الإسرائيلي حذرًا شديدًا، ويتبع عن تقديم أي تعهدات واضحة بشأن مستقبل الجولان، المباشر لهذا الاجتماع مبكرًا وربما غير واقعي.

الإرث التاريخي وواقع الصراع

لا يمكن فهم أي مفاوضات حالية بمعزل عن التاريخ الطويل للصراع، وبخاصة اتفاق فصل القوات عام ١٩٧٤، الذي جاء بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول ليضع حدًا للعمليات العسكرية المباشرة على الحدود، دون معالجة مسألة السيادة على الجولان.

هذا الاتفاق شكّل خطأً أمثيًا مؤقتًا أكثر منه حلًا سياسيًا، وما زال إرثه يفرض نفسه على كل نقاشات اليوم. من هذا المنطلق، يميل الجانب السوري إلى اعتبار أي اتفاق أمثي مجرد خطوة أولى، لا يشكل

أي اعتراف بالوضع الإسرائيلي على الجولان، بل يركز على إنهاء الانتهاكات وتأمين الحدود. الموقف السوري: حماية الحقوق والسيادة

مكتفيًا بالحديث عن ترتيبات أمنية عامة. هذا الموقف يعكس رغبة واضحة في الحفاظ على السيطرة على الأرض، مع تبرير أي نشاط أو توسع في الأراضي السورية تحت شعار حماية الأمن القومي، ما يجعل أي اتفاق شامل مستقبلي أكثر تعقيدًا. فالأمن الإسرائيلي لا يرتبط بالحدود فحسب، بل يتوسّع النفوذ في مناطق الجنوب حتى لو كانت النتائج على الأرض محدودة.

محليات

الجفاف يهدد الموارد المائية في اللاذقية ويكشف خطورة الوضع الزراعي

مياه في بئر في قرية قرب اللاذقية

مياه في بئر في قرية قرب اللاذقية

المائية لتمكين المزارعين من استثمارها في عمليات الري، ويُعد عدد كبير من هذه البرك للابزار، الذي يؤدي إلى استنزاف المخزون الجوفي للمياه. ووفق الصوابط المائية المعتمدة، كان من المفترض ردم الأبار حيث سجلت معدلات الأمطار انخفاضاً غير مسبوq بنسبة وصلت إلى ٣٠٪ مقارنة بالأعوام السابقة، ما يندز بموسم يعد الأسوأ منذ عقود.

الموارد المائية المتاحة للاستخدامات المختلفة باتت محدودة، الأمر الذي انعكس مباشرة على تحديد أولويات توزيعها بين قطاعات توليد الطاقة وتأمين مياه الشرب وسقاية المواشي والخدمات الحضرية، فيما تراجعت أولوية القطاع الزراعي تدريجياً. هذا التراجع فرض ضرورة إعادة النظر في الخطط والبدائل التخيطيلية والتقنية المتعلقة بإدارة المياه.

تؤكد مديریات الموارد المائية أهمية نشر ثقافة الري الجماعي والتشاركي بين المزارعين، عبر تشكيل جمعيات مستخدمي المياه لتعقل أساليب الري الحديثة، ومراقبة كميات المياه المستجرة، ورفع كفاءة استهلاك المياه بما

بئر في قرية قرب اللاذقية

يضمن تحقيق الاستدامة. من جهة أخرى، يبرز خطر الحفر العشوائي للابزار، الذي يؤدي إلى استنزاف المخزون الجوفي للمياه. ووفق الصوابط المائية المعتمدة، كان من المفترض ردم الأبار حيث سجلت معدلات الأمطار انخفاضاً غير مسبوq بنسبة وصلت إلى ٣٠٪ مقارنة بالأعوام السابقة، ما يندز بموسم يعد الأسوأ منذ عقود.

الموارد المائية المتاحة للاستخدامات المختلفة باتت محدودة، الأمر الذي انعكس مباشرة على تحديد أولويات توزيعها بين قطاعات توليد الطاقة وتأمين مياه الشرب وسقاية المواشي والخدمات الحضرية، فيما تراجعت أولوية القطاع الزراعي تدريجياً. هذا التراجع فرض ضرورة إعادة النظر في الخطط والبدائل التخيطيلية والتقنية المتعلقة بإدارة المياه.

تؤكد مديریات الموارد المائية أهمية نشر ثقافة الري الجماعي والتشاركي بين المزارعين، عبر تشكيل جمعيات مستخدمي المياه لتعقل أساليب الري الحديثة، ومراقبة كميات المياه المستجرة، ورفع كفاءة استهلاك المياه بما

درعا.. طفولة تتبخر في دخان الأراجيل



درعا/ رجاء مختار

في أرقّة درعا، حيث كان صوت ضحكات الأطفال يصعد بين الحارات، أصبح الآن من المعتاد رؤية طفل لا يتجاوز العاشرة من عمره يحمل بين أصابعه الصغيرة سجارة مشتعلة، أو يجلس في ركن من أركان المقهى الشعبي يتناول الأرجيلة ببراعة مقلداً الكبار. هذه الصورة لم تعد تستثير الدهشة في المدينة الجنوبية، بل أصبحت جزءا من مشهدها اليومي الذي يخفي وراءه مأساة أجيال تنفد براءتها ميكراً.

أمام أحد مقاهي منطقة الأشرقية، يجلس محمد (١٢ عاماً) مع مجموعة من أقرانه، يديرهم دورة الأرجيلة بينهم وكانها لعبة طفولية. يقول بفخر طفولي: «أتعلم أنني أدفع ٥٠٠٠ ليرة فقط لأشارك في الجلسة؟ هذا أقل ثمناً من شراء علبة سجائر». يشرح محمد كيف أن صاحب المقهى لا يطلب منهم أي إتيات هوية، بل يشجعهم على الجلوس لأنهم «زبان دالمون».

بشراء السجائر للأطفال بشكل فردي: «إذا «يفضل أن يدخن أمانا بدلاً من أن يسرق ويدخن سراً».

الدكتور خالد الناصر، طبيب الأطفال في مشفى درعا الوطني، يحذر من تداعيات الحالات المرضية بين الأطفال المدخنين، خاصة أمراض الجهاز التنفسي والربو». (٤٢ عاماً) تتحدث بحزن عن ابنها البالغ من العمر ١٣ عاماً: «اكتشفت أنه يسرق النغود بأطفالهم وهم يطالبون علاجاً للسعال المزمن، اعترف بأنه يدخن منذ ستة أشهر». القصة لم تنته هنا، فالأب قرر أن «يحل المشكلة»

بشكل كبير، ولم تتم إعادة تأهيل معظمها حتى اليوم. ومع توسع الحاجة إلى الإنترنت، ضعف شديد في خدمة الإنترنت، وتكرار الانقطاعات اليومية التي تعيق حياتهم التوعيب، والتعليمية، وتزيد من معاناتهم في ظل واقع معيشي صعب أساساً، وفي قرى مثل عاكلة

ورسم العبد وكويرس وتل سبعين، أصبحت شبكة الإنترنت أشبه بالبحم الذي لا يتحقق، تُفتح الصفحات ببطء شديد، ويُقدد الكلمات الصوتية خلال ثوان، بينما يبقى الأمل معلقاً بنسحن قد لا يأتي قريباً.

تعود أسباب هذا التدهور في الخدمة، حسب متابعين محليين، إلى أضرار جسيمة لحقت ببنية الاتصالات خلال سنوات الحرب، حيث تضررت الأبراج الرئيسية المزودة للخدمة



الأراضي الزراعية، ما يستدعي قرع ناقوس الخطر للحفاظ على الأمن المائي والذخاني للسكان.

أما بالنسبة للسود الرئيسية، فيُعدّ تنفيذ دورات الري في سد مشقبتا نظراً لتخصيص مخزونه بالكامل لمياه الشرب عبر محطة التصفية في نفق عين البيضاء، فيما يمكن لسد طرجانو تنفيذ دورة ري واحدة والنسبة لسد الحوزين، فقد تمت تعبيته من نبع السن

تمسك بآبواب الأرجيلة وكانها اعتادت على ذلك».

في ظل غياب الرقابة الفعالة وتهاون الأهل أحياناً، يبقى الأطفال في درعا عرضة لمخاطر التدخين التي تهدد صحتهم ومستقبلهم. المحامي رامي الحسن يوضح أن «القوانين السورية تمنع بيع التبغ لمن هم دون ١٨ عاماً، لكن التطبيق على الأرض شبه معدوم». ويضيف: «نحتاج إلى تظافر جهود الجميع: الأسرة، المدرسة، المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية لمواجهة هذه

الجمعيات الأهلية في درعا تحاول بدورها التصدي لهذه الآفة. جمعية «أجيال المستقبل» تنظم حملات توعية في الأحياء الشعبية، لكن ممثلها أحمد المحمود يقر بأن التحديات كبيرة: «نواجه صعوبة في الوصول إلى الأطفال الأكثر عرضة للخطر، خاصة أولئك الذين تسربوا من التعليم».

أحد المقاهي في منطقة الصناعة يستقبل الأطفال بعد دوامهم المدرسي مباشرة. صاحب المقهى، الذي فضل عدم ذكر اسمه، يبرر ذلك: «هؤلاء الأطفال يعيشون ظروفًا صعبة. الأرجيلة بالنسبة لهم هي وسيلة للترفيه والتسلية»، لكنه يعترف بأنه لا يطلب منهم أي وثائق تثبت أعمارهم.

الظاهرة لم تعد تقتصر على الذكور، فالفتيات الصغيرات يشاركن في جلسات التدخين، وإن كان ذلك بشكل أكثر تحفظاً. إحدى الأمهات تروي كيف اكتشفت أن ابنتها البالغة ١٤ عاماً تدخن الأرجيلة مع صديقاتها في أحد المقاهي النسائية: «صدمت عندما رأيتها في المقهى، كانت

الشرقي صعب جداً، عدد كبير من الأبراج خرج عن الخدمة خلال السنوات الماضية نتيجة الحرب والاشتبكاتات، وحتى الأبراج اللي تم إصلاحها لاحقاً ما تم تزويدها بتقنيات حديثة، لذلك الشبكة الحالية ما عم تقدر تغطي الكثافة السكانية والطلب المتزايد على الخدمة».

ويضيف المهندس: «نحن في المديرية حاولنا نرفع مقترحات لتحسين الخدمة، سواء بزيادة عدد الأبراج أو تحديث المعدات، لكن للأسف، ما في أي دعم حقيقي من الحكومة للريف الشرقي. لا في خطة واضحة، ولا ميزانيات مرصودة، وكل التحسينات اللي عم تصير عشوائية أو بجهود محلية محدودة. الناس معها حق تشككي، ونحن معهم، بس إيدينا مكنلة. نأمل يتحسن الوضع بالأشهر الجاية، بس ما في وعود واضحة».

وبين الواقع المردي وغياب الأمل القريب، يطالب سكان ريف حلب الشرقي بتحسين خدمة الإنترنت في زمن أصبحت به شبكة الإنترنت من أهم أساسيات الحياة لا تقل أهمية عن المياه والكهرباء.

العدد ٢٨٣ - الأربعاء ٣ أيلول ٢٠٢٥ م

مجتمع

أنقاض الذاكرة.. تشريد أهالي القنيطرة بين وعود الأمم والواقع المرّ



تنبيل على الأشجار».

محاولات الأهالي للعودة أو حتى لاستعادة بعض ممتلكاتهم تواجه برود فعل عنيفة. تقول فاطمة (٣٢ عاماً) التي حاولت مع زوجها استعادة بعض الأثاث: «أطلقت النيران تحذيراً تجاهنا ولم نستطع الاقتراب. حتى الذكريات صارت ممنوعة».

المفارقة الأكثر إيلاماً أن بعض العائلات تعيش الآن في بيوت متضررة جزئياً في القرى المجاورة، لكنهم يخشون أن تكون إقامتهم مؤقتة. أبو أشرف (٥٠ عاماً) يسكن مع أسرته المكونة من ثمانية أفراد في غرفتين بإيجار مرتفع: «نحن نعيش على الوقت المقترض. المدخرات انتهت والىإيجار يتزايد».

جود المنظمات الدولية لم تتجح في تغيير فقدان مصدر الرزق. أبو إبراهيم (٤٥ عاماً) الذي كان يزرع خمسين دونماً من القنح والكرز، ينير بيد مرتجفة إلى أرضه المحاطة بالأسلاك: «هذه الأشجار كانت تطعم أسرتي وأسر أولادي اليوم، نحن نعتمد على المساعدات بينما تمارنا

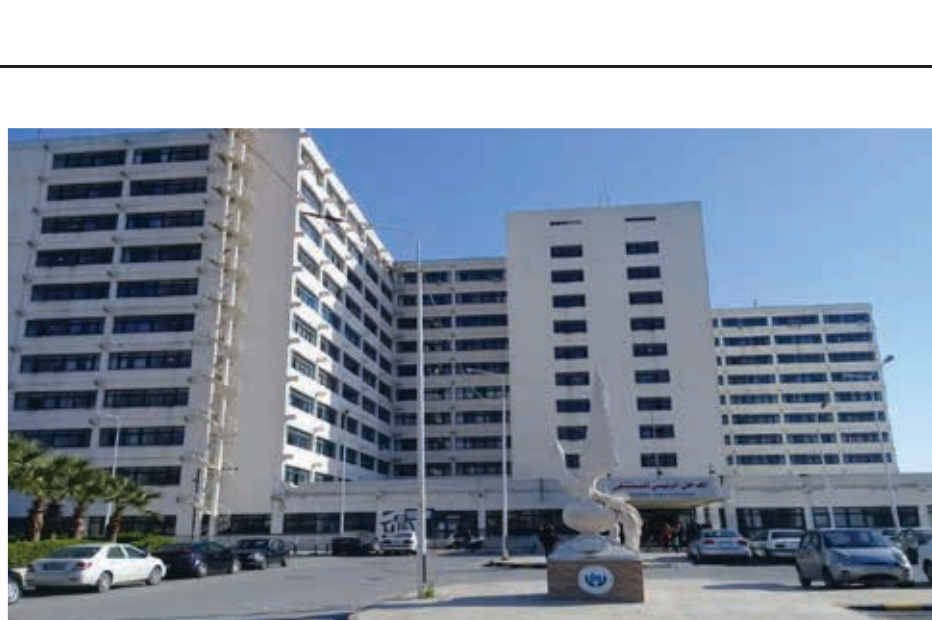
تحت لهيب الشمس.. عمال حماة بين مطرقة الفقر وسندان العمل الشاق

مضطرة للعمل لأن زوجي عاجز بسبب إصابة في الظهر».

المأساة الأكبر تكمن في غياب أبسط وسائل الحماية والأمان. فمعظم العمال لا يملكون أحذية واقية أو قفازات أو كامات. الدكتور إبراهيم الحسين، الطبيب في مركز حماة الصحي، يقول: «نستقبل يومياً حالات إصابات عمل وجروح وحروق. الكثير من العمال يعانون من أمراض تنفسية بسبب استنشاق الأتربة والأبخرة السامة».

رغم هذه الظروف القاسية، يرفض العمال الاستسلام. فالشيخ محمود (٦٠ عاماً)، الذي يعمل في النجارة منذ أربعين عاماً، يقول: «هذه مهنتي وهذه حياتي. أعلم أن الظروف صعبة لكننا نفضل العمل على التسول». يعمل الشيخ محمود ١٢ ساعة

يُقبَى معاناة عمال حماة جزءاً من مأساة إنسانية أكبر تعيشها سوريا. فتح لهيب الشمس وفي وجه الرياح المحملة بالأتربة، يستمر الرجال والنساء والأطفال في العمل، كل منهم يحمل قصة معاناة مختلفة، لكنهم يجتمعون في رغبة واحدة: البقاء على قيد الحياة في بلد لم يعد فيه مكان للضعفاء.



المغناطيسي، رغم أن صيانته الأخيرة لم يَمَرّ عليها أكثر من أربعة أشهر، مما يشير صدور نتائج غير دقيقة ومخالفة للواقع، تهدد سلامة المرضى عبر تشخيص خاطئ أو وصف علاج غير مناسب.

كما توقف جهاز التصوير الرنين الاسباسية التي كانت متوافرة بكثافة في

القنيطرة/ رجاء مختار

في قرى ريف القنيطرة الجنوبي، حيث كانت بيوت الحجر البازلتي تقف شامخة لقرون، أصبح الآن بالإمكان عد المنازل القليلة المتبقية على أصابع اليد الواحدة. في الحميدية، لم يعد صوت الطيور أو حفيف الأشجار هو ما يملأ المكان، بل صمت ثقيل يقطعه فقط صوت دوريات عسكرية وهدير اليات كانت يوماً ما بيوتاً لآسر ابرياء.

أم محمد (٥٧ عاماً) تجلس على صندوق خشبي هو كل ما تبقى من منزلها، تحدف باتجاه كومة الأنقاض التي كانت يوماً غرفة نوم أطفالها. تقول بصوت مبحوح: «لم نخرج بأكثر من ملابسنا على ظهورنا.

حتى صور أطفالنا ووثائق أرضنا بقيت تحت الركام». ترفع يدها المنثقة لتشير إلى مكان كان يوماً بيتاً بويي خمس عائلات، لم يبق منه سوى أسس حجرية وأسلاك متشابكة.

القصة تتكرر مع كل عائلة هنا. أبو خالد (٦٣ عاماً) عمل ثلاثين عاماً في لبنان

حماة/ جمانة الخالد

بأطراف مدينة حماة، حيث ترتفع درجة الحرارة لتلامس الخمسين مئوية، يتحول مكان العمل إلى جحيم لا يطاق. هنا، بين أكوام الحديد المتعرجة والأتربة المتصاعدة، يصارع عشرات العمال من أجل كسب رزق يوم لا يكاد يكفي لشراء رغيف خبز.

أبو علي (٥٠ عاماً) يقف تحت الشمس الحارقة، وجهه المتجعّد يحكي قصة معاناة عمرها ثلاثة عقود في مهنة تكسير الحجارة. يقول الرجل بينما يمسخ العرق عن جبينه: «أبدأ العمل من الخامسة صباحاً

وأستمر حتى المغرب. أرباحي اليومي لا يتجاوز ثمن كيس من الأدوية لزوجتي المريضة». يعاني أبو علي من الالم مبرحة في المكونة من ثمانية أفراد تعتمد عليه بشكل كامل.

على بعد أمتار قليلة، يعمل أحمد (١٧ عاماً) في نقل أكياس الإسمنت التي تقوق وزنها أحياناً. يقول الشاب التحيل: «تركت المدرسة منذ ثلاث سنوات لأن والدي لم يعد

أزمة مشفى اللاذقية الجامعي..

أجهزة معطلة ومرضى بلا علاج

اللاذقية/ يوسف علي

في وقت يُفترض فيه أن تكون المستشفيات الجامعية صرحاً طبياً متقدماً، يكشف طبيب مقيم في مشفى اللاذقية الجامعي، طلب عدم الكشف عن اسمه خشية التعرض لملاحقات إدارية، عن واقع مقلّب يعكس مباشرة على صحة المرضى، حيث يعاني المشفى من تعطل معظم أجهزته الحيوية ونقص حاد في الأدوية الأساسية.

ويشهد المشفى شللاً شبه تام في الخدمات